قواتنا الوطنية والاختيار الاصعب

حميد الموسوي

لعل النجاحات الباهرة التي حققتها القوات المسلحة العراقية مؤخرا قد ابعدتها عن هواجس الشكوك والظنون والتوجس، ورفعت شأنها في عيون الجماهير التي عاثت بمقدراتها عصابات الجريمة المنظمة وقطعان الارهاب الوافد من خلف الحدود واخرجتها من دائرة الضعف والتراخي، ووضعتها في مكانتها اللائقة وكأنها اعادت الامجاد المشهودة لصولات الجيش العراقي على الساحة الوطنية والعربية.

هذه النجاحات تمثلت في الضربات الاستباقية والمباغتة التي وجهتها قوات الحرس الوطني والداخلية الى اوكار وقواعد التنظيمات الارهابية وعصابات الاجرام بمختلف تشكيلاتها، وافشال مخططاتها الاجرامية، وابطال مفعول عدد كبير من السيارات المفخخة والعبوات والاحزمة الناسفة. بلغت هذه النجاحات ذروتها في شهر تموز خلال تظاهرتين عظيمتين، فكان اجلى مظاهرها السيطرة التامة على مجريات الزيارة المليونية لمناسبة استذكار شهادة الامام الكاظم والتي جرت مراسيمها في بغداد يومي ١٧ و ١٨ تموز وضمت زوارا من مختلف الاعمار والاجناس توافدوا من جميع محافظات العراق وبعض الدول الاسلامية والعربية حيث قارب العدد الستة ملايين زائرا، احتشد العدد الاكبر منهم في اليوم الاخير في مدينة الكاظمية. والسيطرة على مثل هذا العدد الخرافي، وتوفير الاجواء الامنية المستقرة والمستلزمات الخدمية والصحية داخل حدود رقعة جغرافية ضيقة، وفي ساحة مستهدفة مفتوحة، وتوفير الحماية لسيل الموجات البشرية المتدفق على الطرق الخارجية من المحافظات ومن مناطق بغداد المترامية الاطراف تتطلب امكانات عالية من الضبط والالتزام والحيطة والانتباه قد تعجز عن توفيرها دول مستقرة سياسيا وامنيا واقتصاديا، فما بالك اذا كانت هذه الدولة تمر بمرحلة تغيير مضطربة ومحاطة باخطار وتآمر واستهداف خارجي وداخلي ومعرضة لهجمات ارهابية مستمرة ناهيك عما سببه انسحاب القوات الاجنبية قبل اسابيع من فراغ يغري قوى الشر ويدفعها للقيام باعمال تخريبية استهدافا لأمن الدولة واضعافا للحكومة من خلال ضرب التجمعات عشوائيا تارة واختيار اهداف مقصودة تارة اخرى لاثارة الهلع والرعب في صفوف المواطنين واشعارهم بان هذه الحكومة غير قادرة على حمايتهم وتوفير الاجواء الآمنة لهم.

الحدث الثاني الذي ابرز نجاح القوات المسلحة وعزز قدرتها هو السيطرة الواضحة على انجاز واتمام اول مباراة رياضية دولية تجري على الاراضي العراقية بعد قطيعة امتدت سنين. فقد حضر هذه المباراة التي جرت على ملعب الشعب الدولي في بغداد قرابة سبعين الف متفرج غصت بهم مدرجات الملعب وبقي الالوف في المنطقة المحيطة بالملعب.

القوات المسلحة العراقية اخذت على عاتقها تأمين الحماية الامنية اللازمة لهذا العدد الهائل خلال المباراة وعند انتهائها، وتأمين السيارات لاعادة الجمهور كلا الى منطقة سكناه. وقد تمت العملية بدون حصول حادث يذكر. الحدثان المذكوران اثارا اعجاب واستغراب المحللين السياسيين والعسكريين على كافة المستويات واصابا اعداء العراق بالخيبة والخذلان، فقد توقع الكثيرون منهم حصول المزيد من التفجيرات والفجائع ورسموا صورة مخيفة من خلال سموم اعلامية استبقت الاحداث لتثبيط همة ومعنويات القوات المسلحة وبث روح التخاذل والانهزامية والتردد في صفوف افرادها، وتعويق الناس عن المشاركة في احياء هذه المناسبة او غيرها من الفعاليات الجماهيرية لتبدو الصورة بعد ذلك للرأي العام المحلي والعالمي وكأن الناس اضطرت لمقاطعة تلك الفعاليات او حرمت من اداء طقوسها بسبب الخوف واهتزاز ثقتها بحكومتها وقواتها الامنية.

واذا كان هذا الانجاز مدعاة فخر واعتزاز لشعبنا بقواته المسلحة فأنه يعني الكثير لاعداء التجربة وقد يكون ادعى لاستكلابهم ولجوئهم لأخبث الطرق واشدها غدرا لذا توجب على هذه القوات الوطنية -قادة ومراتب وافرادا- ان يكونوا بمنتهى الاستعداد والحذر للحفاظ على منجزات حققوها بدمائهم وسهرهم وسهادهم وان يحافظوا على التمسك بزمام المبادرة حتى يلفظ الارهاب اخر انفاسه وحتى يتيقن ممولوه وداعموه ان لامكان لهم بين صفوف شعبنا الذي نبذهم، ولا ملاذ لهم على ارض العراق الطاهرة التي تنكروا لها وسعوا جاهدين لتمزيقها واشاعة الفتنة بين ابنائها.

قراءات

وزير اعلانات

ابراهيم شمو

تختار الحكومة اشخاصا كفوئين لاسناد الحقائب الوزارية اليهم بعد اعتماد عدة معايير فيهم من تاريخهم الوظيفي والمهني ومدى اخلاصهم لعملهم الى تمتعهم بجانب اخلاقي جيد واستيفائهم لعدة ضوابط وشروط ملزمة، والذي يعطينا بالمحصلة الوزير المناسب في الوزارة المناسبة.

قبل عدة اسابيع شاهدت اعلاناً من خلال احدى الفضائيات الجديدة حسبما اعتقد "كوريا TV" وهي قناة كورية مترجمة الى العربية غايتها التعريف بكوريا ومنتجاتها واماكنها السياحية وموجه لبلدان الشرق الاوسط والعربية تشجعهم على اقتناء البضائع الكورية ونحن هنا لسنا بصدد الدعاية لتلك القناة. الا ان الاعلان الذي بثته تلك الفضائية كان المتكلم فيه وزير الثقافة الكوري والذي قام بالاعلان عن القناة وعن غايتها بعد ان قدم نفسه للمشاهدين بدا بالشرح والايضاح عن سبب استحداث قناتهم الجديدة. شاهدت الاعلان نفسه اكثر من مرة واعجبتني الفكرة بصورة عامة وثار في داخلي سؤال اعرف اجابته مسبقا.

ما الذي دفعه لاداء هذا الاعلان؟؟

معقول....؟؟

يترك الوزير اعماله ومسؤولياته الكثيرة ويظهر في اعلان على التلفزيون؟؟

الاخلاص في العمل وحبه لبلده هما وحدهما من اقوى الدوافع للوزير الذي أدى ذلك الاعلان. ادهشني مارأيت وآلمني في الوقت نفسه اذا انعكس الامر وتحول في داخلي الى غصة وحسرة، متمنيا بذات الوقت ان نرى هذا الحرص والتفاني عند البعض من مسؤولينا ان لم نقل وزرائنا. لا نطلب منهم اداء اعلان ولا عمل فيديو كليب بل نطلب منهم ببساطة شديدة ان يقوموا بعملهم فحسب وان ينجزوا مهامهم على اكمل وجه وان لا يتاخروا في تنفيذ القرارات التي تعود بالفائدة على المواطن بالدرجة الاساس الذي لم تبق له وسيلة للصبر على تردي الكثير من المجالات الخدمية ومن اهمها النقص الدائم في توفير مياه الشرب والانقطاع المستمر المتواصل المزعج للكهرباء في مناطق عديدة من العاصمة بغداد ناهيك عن التقصير في عمل القطاعات الخدمية الاخرى، وفي الفترة الاخيرة كانت هناك مقترحات للحكومة بدمج الوزارات وتقليص عددها، وقد تكون هذه المقترحات سابقة لاوانها، فعلى كثرة وزارتنا ووزرائنا نشهد هذا الكم الهائل من التقصير في الاعمال، والمقصرون سيجدون في هذا الدمج شماعة لتعليق وتبرير الاخطاء تحت مظلة "ضغط شديد من العمل المتواصل نتيجة دمج الوزارات". ولكي لا يشمت الشامت فينا ويقول "وزارة واحدة ولم يتدبر امرها الوزير الفلاني فكيف باثنتين"، فعلى الحكومة الحالية والقادمة اسناد المسؤوليات الى القادرين على تحملها وان تبعد الاشخاص المتربصين بالمناصب لغايات وارباح شخصية قد تنتهي على قلتهم بالسجون او فارين من وجه العدالة او تتناقل افلام قصيرة بـ"البلوتوث" من جوال الى اخر للبعض الاخر منهم.

حركة الاستنارة ودورها في بناء العقل الانساني ..

ذنون محمد

ان التطور الفكري الذي أصاب العقل البشري كان جراء شيوع مبادئ الظلم والفساد وتحكم بعض رجال الدين بحركة المجتمع وحياة افراده فأبرز الى الوجود ما يسمى بمرحلة الاستنارة الفكرية التي غايتها بناء المجتمع على أسس منطقية سليمة تأخذ فيه بعين الاعتبار تركيبة ذلك المجتمع والاسس التي يحتاجها من اجل بنائه.

ويمكن أعتبار هذه المرحلة من المراحل الحساسة والدقيقة في تاريخ البشرية لأنها نقلت الانسان من مرحلة جامدة ومنغلقة على نفسها الى أخرى اكثر نضجا وعمقا وأتزانا في بيان المعرفة والبحث عن الحقيقة فأبعدت بعض المتحكمين بالمجتمع من رجال استخدموا الدين كمطية لتنفيذ أفكارهم واحلامهم المريضة فأبعدت الرجل غير المناسب عن تلك المرحلة الحرجة من تاريخ البشرية فرجال الدين وبحكم السلطة التي ابتدعوها فرضوا طوقا من الحواجز الوهمية امام حركة الابداع العقلي وأعتبروا العلم والبحث عن العلوم الانسانية نوعا من الكفر بذات الله وبهذا المنطق الاقصائي أستطاعوا شل المجتمع والتحكم بمصائر الافراد فكان لابد من الانقلاب على هذا الواقع الاقصائي فبدأت رياح التغيير من خلال العبارة المنطقية "انا أفكر أذن انا موجود" التي اطلقها احد هؤلاء الاصلاحيين الذي رمى خلفه ألاشكالية المصطنعه وبدأ بالبحث عن الحقيقة وماهية الاشياء أذن أعتبرت هذه العبارة هي ألاساس في أطلاق حرية العقل في البحث وفتحت مجالا لما يسمى بحركة التنوير العقلية بعد أن أعتمدت بشكل أساس على قابلية البحث المنطقي في كل مجالات الحياة بل حتى في ألاشياء المقدسة والتي كانت تعدُ من الاشياء المحرمة او خطوط حمراء لايجوز التجاوز عليها.

ويعد البعض هذا العصر عصر الاشراقه الكبرى حيث أنطوت صفحة الجهل والضبابية المصطنعة وبدأت مرحلة البحث وألاستنتاج العقلي وبها أنتقل ألانسان الى مرحلة العلم والحضارة التي نعيشها ألان حيث مهدت تلك العقول لكل ألابتكارات الحالية والتي نقلت ألانسان وبأجهزته الى الفضاء الخارجي حيث بدأ بالبحث هناك.

ان المبدع يبحث عن متنفس لفكره ونشر المعرفة ونبذ ألافكار المتخلفة التي غايتها التقوقع على الذات والتي تضرب طوقا من الجهل نحو المجتمع وأمكانية تطويره وبهذا الفكر تم بناء قاعدة غايتها الاولى أخراج عقول متفتحة تحكم العقل الانساني في شؤون الحياة ويمكن أعتبار مثقفي اوربا هم الاساس في أشاعة هذا الفكر ونشره في كل مكان وكان هدفها الاساس بيان أهمية الانسان ودوره في خدمة المجتمع من خلال البحث والتعليل والشك أيضا حتى في الذات للوصول الى اليقين المطلق. أن تلك المرحله تعد من المراحل الحساسة والمفصلية التي نقلت المجتمع من مرحلة ضبابية الى مرحلة اكثر وضوحا وبيانا غايتها ألاساس الواقع وأمكانية بنائه وتصحيحه وسرعان ما أنتشرت هذه ألافكار في كل مكان وذلك لتقبل المجتمع لها خصوصا وأنها وضعت اليد على جرح المجتمع وسر تخلفه فظهرت كوكبة من رجال العلم والمعرفة وباتوا يضعون العلة المناسبة لكل حدث او أشكال مبهم.

ان تلك المرحلة المهمة من تاريخ ألانسانية تعد من أكثر المراحل تأثيرا في الواقع الانساني وأكثرها خدمة له حيث سخرت مكونات الطبيعه لتكون في خدمته وضمان بقائه وكل ذلك بفضل العقول التي كان همها ألاساس البحث والبناء. أذن سرعان ما أنتشرت أفكار تلك الحقبة في أنحاء أوربا ومنها الى دول العالم الاخرى فقد وجدت تلك ألافكار ارضا خصبة أمنت بمساحة العقل ألانساني وأبداعاته. فألانسان بفطرته المعهودة كان يبحث عن فرص التجديد المستمر ولذلك فقد مر المجتمع البشري بمراحل فكرية متعددة كانت هي الاساس فيما نعيشه حاليا من تطور كبير اصاب المجتمع وشيد حضارته العلمية.

في التربية والثقافة السياسية...
حول مفهوم السلطة

بقلم: خوشابا سولاقا

عندما نقـرأ تأريخ التغيرات والتحـولات الاجتماعية الكبـرى التي حـصلت في التأريخ الأنساني الطويل منذ العصور القـديمة إلى يومنا هذا بـفعل الانتفاضات والثورات الشعبية العارمة وبأستخدام الوسائل الثورية العنيفة لأسقاط سلطة طبقية قائمة وإحلال محلها سلطة أخرى جديدة نوعياً، نجد أن كل هذه الثورات كانت صراعا بين طبقات إجتماعية مظلومة وطبقات إجتماعية أخرى ظالمة، وكذلك نجد أن كل المواثيق والبيانات الصادرة من النخب القيادية لهذه الثورات تتحدث عن سلطة تحالف قوى الشعب العاملة أي تحالف الطبقات المظلومة التي حلت دائما محل سلطة تحالف الطبقات الظالمة من مالكي العبيد والأقطاعيين والبرجوازيين الرأسماليين حسب المرحلة التأريخية لتطور المجتمع البشري، أو قد يكون هذا الصراع بين قوى الشعب المتحالفة المظلومة وبين تحالف القوى المحلية الرجعية المتحالفة مع الاستعمار الأجنبي بسبب توافق وتلاقي المصالح المشتركة، كما وتتحدث هذه المواثيق والبيانات أيضا عن ضرورة حماية وتطوير هذه السلطة أي سلطة تحالف قوى الشعب العاملة المتمثلة بالطبقات المظلومة بأستمرار وتحسين أدائها لخدمة مصالح جماهير الشعب.

إن التعريف البسيط لمفهوم السلطة بكل أشكالها هو أن " السلطة هي القدرة على فرض إرادة ما على إرادة أخرى" ولكي تكون السلطة حقيقية، فأنه ينبغي على أولئك الذين يمارسونها سواء كانوا أفراداً أو أحزابا أو مجموعات متحالفة أن يفرضوها على كل من يريدون فرضها عليه، وهذا الفرض يتم بأحدى الوسيلتين، فهي إما أن تفرض بوسائل القهر القسري والتعسف من خلال الاستناد إلى قوة شرعية القانون، وإما أن يتم فرضها بوسائل الأقناع الحر والتثقيف بكل الوسائل وتعميق الوعي للشعور بالمسؤولية تجاه الآخر بين الجماهير الشعبية لحماية كل ما يعود للدولة وتعميق الشعور والحس الوطني بضرورة إسناد ودعم واحترام القانون، وإعتماد اسلوب الحوار الديمقراطي وممثلي السلطة في كل مجالات الحياة، وبالتالي الوصول إلى حالة يكون الفرد مقتنعا طواعية لضرورة تطبيق القانون إحتراما له وليس خوفا من التبعات الاجرائية بحق المخالف، وخلق هذه الحالة هو واجب كل المؤسسات الثقافية والدينية ومؤسسات المجتمع المدني، وعلى الدولة كسلطة أن ترعى وتدعم هذا التوجه بكل ما لديها من الامكانات دون توقف. وتزداد قوة السلطة صلابة ومتانة دائما، ويزداد استقرارها وقبولها من لدن جماهير الشعب كلما زاد قبولها طواعيا وإختيارا حرا دون قسر وعنف وإكراه من لدن ممثلي السلطة القائمة.

إن الحياة الإجتماعية للمجتمع هي التي جعلت أن يكون وجود للسلطة تدير وتسير وتنظم تلك الحياة ضروريا، حيث تقوم هذه السلطة بتوفير العمل المستمر للناس وتنسق العلاقات بينهم وتضمن النظام في المجتمع بغية تحقيق مصلحة المجموع.ولكنه نظرا إلى تعقيدات الحياة الاجتماعية وتنوع تركيبات البنى التحتية والبنى الفوقية للمجتمعات البشرية الحديثة، فقد تعددت تبعا لذلك أنواع السلطات فيها، فأصبحت هناك السلطة السياسية، والسلطة العامة، والسلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة الاقتصادية، والسلطة الشخصية، والسلطة التفويضية، وأخيراً سلطة الصحافة والاعلام وهكذا.

إلا أنه لازالت السلطة السياسية هي أهم أنواع السلطة الحديثة، وتتمثل هذه السلطة في رئيس الدولة سواء كان رئيس الدولة رئيس الجمهورية كما هو الحال في الدول التي تعتمد النظام الرئاسي المنتخب من الشعب مباشرة، أو في رئيس الوزراء كما هو الحال في الدول التي تعتمد النظام البرلماني، أو في شخص الدكتاتور كما هو الحال في الدول ذات النظام الشمولي. وهذه السلطة قد تتمثل أيضاً في حزب أو تنظيم سياسي، وكلما إتسعت القاعدة الشعبية لتمثيل السلطة السياسية، كانت هذه السلطة أكثر نفعاً وجدوى للمجتمع، وكانت بالتالي أكثر إستقرارا وأكثر قوة لكونها تمثل أوسع إرادة شعبية. أما السلطة العامة، فتتمثل في الأجهزة الموجودة في الدولة والتي تمارس بشكل مباشر السلطة السياسية.

ومن مكونات السلطة العامة مؤسسات الجيش والشرطة والقضاء ومختلف الأجهزة المتفرعة عنها.

أما السلطة التنفيذية فهي سلطة الأجهزة الحكومية الادارية المتمثلة في مجموع الموظفين المدنيين. أما السلطة التشريعية فهي سلطة سن وتشريع القوانين وإصدارها والتي قد تكون ممثلة في البرلمان المنتخب ديمقراطيا بصورة مباشرة من الشعب. أو البرلمان المعين كما هو الحال في الأنظمة الشمولية، أو تكون مركزة في يد رئيس الدولة كما هو الحال في الدول الديكتاتوية المستبدة كما كان حال العراق في زمن نظام صدام حسين. أو تكون السلطة التشريعية مشتركة بين البرلمان ورئيس الدولة كما هو الحال في بعض الدول العربية والأسلامية ودول العالم الثالث.

أما السلطة الاقتصادية فهي السلطة التي تمارسها جميع الوحدات الاقتصادية بكل إمكاناتها وقدراتها، وقد تكون هذه الوحدات الاقتصادية ذات ملكية خاصة فتصبح السلطة الاقتصادية معبرة عن إرادة أفراد أو مجموعة من الأفراد وتصبح المصلحة الوطنية قرينة بمصلحة هؤلاء الأفراد والمجاميع، أو قد تكون الوحدات الاقتصادية ذات ملكية عامة أي ملكية الدولة، كما من المفروض أن تكون في النظم الاشتراكية وغيرها من النظم التي تعتمد إقتصادياتها الوطنية بشكل كبير على القطاع العام الذي تمتلكه الدولة. كما هو الحال في الكثير من بلدان العالم الثالث. وفي ظل هكذا أنظمة تصبح السلطة الاقتصادية هي سلطة مجموع الشعب كما تبدو نظريا الى حد ما ولكن في الحقيقة يسخر إقتصاد الدولة بهذه النسبة أو تلك لخدمة مصالح ومنافع النخب السياسية الحاكمة ويشكل الفساد المالي والاداري ونهب المال العام في مثل هذه الأنظمة الوسيلة والغاية لتحقيق الأثراء الفاحش لرجالات الدولة على حساب إفقار الغالبية العظمى من جماهير الشعب، وتلك هي مصيبة تخلف بلدان العالم الثالث وعدم تطورها إقتصاديا وإجتماعيا وعجز أجهزة الدولة المختلفة من تقديم الخدمات الضرورية لأبناء الشعب، وما يشاهده العراق اليوم هو أوضح مثال لمثل تلك الأنظمة الغارقة في الفساد بكل أشكاله وألوانه تحت ستار الدولة وبحماية القوانين البالية التي يتطلب تغييرها جذريا، وإن التصدي لمثل هذه الظاهرة غير الوطنية وغير الاخلاقية في أجهزة سلطات الدولة أصبح واجبا وطنيا مقدسا لحماية قوت الشعب وثرواته من النهب الممنهج. ونلاحظ أن أغلب أبناء شعوب هذه الأنظمة تعيش تحت خط الفقر والأمثلة على ذلك كثيرة عبر العالم لا تعد ولا تحصى. إلى متى تسكت الحضارة على مثل هذه الممارسات غير الحضارية والتي لا تليق بقيم الحرية والديمقراطية والأخلاقية والدينية..؟

أما السلطة التفويضية فهي سلطة من لا يملك السلطة أصلا، وإنما هو يمارسها بتفويض مؤقت أو دائم ممن يملك السلطة فعلا، كما هو الحال في مجالس إدارة الوحدات الأقتصادية الكبيرة والشركات الرأسمالية العملاقة وغيرها من المسميات للتكتلات الاقتصادية عبر البلدان والعالم مثل الشركات المتعددة الجنسية، حيث يتم تفويض هذه المجالس برؤسائها وأعضائها ومدرائها التنفيذيين كل الصلاحيات الضرورية من قبل مالكي تلك الوحدات والشركات والتكتلات لادارتها وتسيير نشاطها بالشكل الذي يخدم مصالح مالكيها وليس كما يشاء مديريها ومشغليها.

أما سلطة الصحافة ووسائل الاعلام المختلفة المقروءة والمرئية والمسموعة أو كما باتت تعرف بالسلطة الرابعة، فأنها سلطة تقوم بدور المتابعة والمراقبة على ممارسات ونشاطات السلطات الأخرى في أجهزة الدولة المختلفة وتوجيه النقد وكشف كل الممارسات الخاطئة والمنحرفة التي تضر بمصلحة الدولة والمجتمع ولكي تكون هذه السلطة قوية وفعالة ومفيدة لخدمة الوطن والشعب، يجب أن تكون أجهزة هذه السلطة مهنية واحترافية وحيادية أولا وأن تكون حرة وغير خاضعة إلى رقابة أجهزة الدولة ثانيا لكي تتمكن من أداء مهامها بمهنية عالية، وأن تكون عناصر هذه السلطة بعيدة كل البعد عن ما يعرض عليهم من المغريات من قبل كائن من يكون وخصوصاً في عملية مراقبة ومتابعة النشاط الارهابي ونشاط الفساد الاداري والمالي.

ويكاد أن يكون هناك إجماع على القول بأن أفضل مصدر للسلطة هو الشعب، ولكن تطبيق هذا القول يختلف بأختلاف التكوين الطبقي للمجتمع، حيث يصبح الشعب في المجتمعات الرأسمالية قرين الرأسماليين، أي تصبح مصلحة الشركات الرأسمالية الاحتكارية الكبرى والوحدات والتكتلات الاقتصادية الضخمة هي مصلحة الدولة الرأسمالية ذاتها كما هو الحال في البلدان الرأسمالية الكبرى والتي تهيمن وتوجه الاقتصاد العالمي كيفما تشاء وحسب ما تقتضي مصالحها الحيوية. أما بالنسبة إلى البلدان التي تتبنى النظام الاشتراكي أو البلدان التي تعتمد في إقتصادها الوطني على القطاع العام أي قطاع الدولة والتخطيط المركزي الموجه يصبح فيها الشعب قرين القوى العاملة في إدارة وتوجيه وتسيير هذا الشكل من النظام الاقتصادي.. هكذا ولا تكتمل السلطة للشعب إلا عبر طريق نضالي يومي دؤوب، وإلا بتوافر ظروف وضمانات تكفل للشعب ممارسة سلطته الحقيقية فعلا فوق كل سلطة أخرى مهما كانت طبيعتها. وتأتي الديمقراطية فكرا ومنهجا وآليات عملها على رأس أولويات تلك الضمانات التي توافرها يجعل الشعب قادر على ممارسة سلطته الحقيقية. لأن وجود النظام الديمقراطي الحر كفيل بخلق الظروف الطبيعية والمناخات الملائمة لممارسة الشعب لسلطته الحقيقية قولا وفعلا.

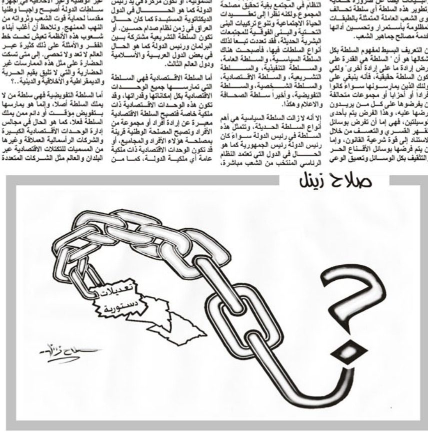ويعكس ذلك سوف لا تكون ممارسة الشعب لسلطته إلا مجرد وهم وسراب في سراب. والديمقراطية والنظام الديمقراطي هو الحل الوحيد والسبيل الأوحد لخلق سلطة شعبية حقيقية تؤمن العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص للجميع على أساس المعيار الوطني والكفاءة والنزاهة دون سواها من معايير الخصوصيات القومية والدينية والطائفية والجنسية وغيرها.